## ١- الفرضيات الاساسية

المركز العربي-A.T.F.

تشكل استمرارية تزايد الطلب على الغذاء احدى الحوافز الهامة لزيادة الرقعة الزراعية وتحسين انتاجيتها. فحقيقة ان حوالي نصف المواطنين في الاراضي الفلسطينية المحتلة هم من اجيال ما دون الخامسة عشرة تؤكد تنامي هذا الطلب. ناهيك عن احتمالات عودة نسبة من الشعب الفلسطيني الى وطنهم. واحدى الحوافز الاخرى لزيادة الرقعة الزراعية وتحسين انتاجيتها تنبع من ضرورة توفير فرص العمل الدائم والمجزي للعديد ممن امتهنوا الزراعة كاسلوب حياة.

وبالرغم من محدودية الفرص المتوفرة لزيادة الرقعة الزراعية، لكن تبقى تلك الامكانية قائمة اذا ما اشتمل مفهوم استصلاح الاراضي ليس فقط توسيع الرقعة الزراعية بل رفع قيمة الانتاج من وحدة المساحة، وخلق نوع من التوازن في العلاقة بين مفهوم الملكية للحيازة الزراعية ومفهوم استغلالها.

وقبل الخوض في استراتيجيات وسياسات وبرامج التطوير الممكنة، لا بد من توفر بعض الفرضيات التي تهيء الفرص الايجابية امام تطبيق سياسات وبرامج التطوير. وتتمحور هذه الفرضيات حول القضايا التالية:-

١-١ ان الموارد الطبيعية من الاراضي المستغلة زراعيا او الممكن استغلالها ستبقى ثابته بالنسبة لحقوق السيطرة عليها وحرية استغلالها دون اعاقات او تعقيدات.

١-٢ ان الموارد المائية المستغلة في الزراعة او الممكن استغلالها سترتفع كمياتها بنسبة طبيعية ومتوازنة وبنفس معدلات الزيادة السكانية والزيادة في الاحتياجات لتطوير الزراعة.

١-٣ ان التجارة الزراعية ستتوفر لها الحرية الكافية داخليا ودونما اعاقات، وستحكمها خارجيا الاتفاقات التعاقدية والموازين التجارية الطبيعية.

١-٤ ان الانظمة والسياسات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بالزراعة ستؤمن بشكل منطقي وطبيعي قضايا تكوين رأس المال وتحركه، وستخدم الانظمة الضريبية والمكوس ايجابيا عملية التطوير الزراعي. كما ان القوانين والانظمة ستسمح وتشجع انشاء البنى التحتية وتكوين التنظيمات الاجتماعية والفنية الزراعية، واستغلال الموارد بشكلها الامثل ولمصلحة اصحاب تلك الموارد، وستقوم بتوفير مصادر الطاقة المختلفة وتطوير تلك المصادر بشكل يخدم قضية التطور الزراعي.